



رسالة من الأمين العام
إلى اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعنى بقضية فلسطين
أديس أبابا، 29 و 30 نيسان/أبريل 2013

يسريني أن أبعث بتحياتي إلى المشاركين الحاضرين هنا في اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعنى بقضية فلسطين.

في وقت سابق من هذا العام، ذكرت في الجمعية العامة بأن عام 2013 سيكون عاما حاسما لعملية السلام، وحددت خمس أولويات في هذا الصدد هي: الالتزام بالعمل الجماعي على المستوى الدولي، وعقد مفاوضات مجدية، والحفاظ على الاستقرار في غزة، وتحقيق المصالحة الفلسطينية، ومنع حدوث انهيار مالي للسلطة الفلسطينية، وهذه أهداف متراقبة يعزز كل منها الآخر.

وتتيح الزيارة التي قام بها الرئيس أوباما إلى المنطقة فرصة سانحة لتجديد الالتزام بالعمل على الصعيد الدولي. ومن البوادر المشجعة أيضاً زيارات اللاحقة التي اضطلع بها وزير الخارجية جون كيري. وقد كررت في لقائي الأخير مع الرئيس أوباما تجديد التزام الأمم المتحدة بدعم أي مبادرة جادة تطرح حل سياسياً مصداقية، بما في ذلك في إطار متعدد الأطراف، من خلال اللجنة الرباعية والشركاء الإقليميين الرئيسيين. فقد آن الأوان للعمل المتضاد.

ومن الحاسم أيضاً نزع فتيل التوترات على الأرض والحفاظ على الهدوء. ويحاورني الفلق بسبب تجدد العنف، وخاصة بسبب حالة السجناء الفلسطينيين وانتهاكات وقف إطلاق النار في غزة المعلن عنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وكل ما أدى إليه قرار إسرائيل إغلاق معابر رئيسية في قطاع غزة هو تفاقم فقط الوضع الإنساني المتردي أصلاً. وينبغي

لالأطراف أن تمتنع عن الأعمال والخطابات التي تزيد من تصعيد التوترات وتقلص احتمالات التفاوض، الذي يظل السبيل الوحيد للتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

وإنني أدرك الأهمية الحاسمة لقضية السجناء. وينبغي لإسرائيل أن تحترم القانون الإنساني الدولي وتتنفيذ الاتفاques السابقة في هذا الصدد. وينبغي أن يُعهد إلى هيئة مستقلة بالتحقيق على الفور في حالات وفيات السجناء. ولا بد من إيجاد حل عاجل للمضربين عن الطعام لمدد طويلة. أما المعتقلين الإداريين، فينبع إما توجيه الاتهام إليهم ومحاكمتهم، وإما الإفراج عنهم دون تأخير. ويجب على إسرائيل احترام الحق في الاحتجاج السلمي وممارسة ضبط النفس، كما ينبغي الحفاظ على الطابع السلمي لللاحتجاجات.

وستواصل الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى ترسیخ وقف إطلاق النار في غزة. وإنني أدين الإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة. وفي الوقت نفسه، ينبغي فتح حدود غزة بالكامل لتيسير الحركة المشروعة للأشخاص والبضائع. وهذا أمر مهم لا سيما في ضوء الوضع الإنساني السائد، واعتماد الكثير من سكان غزة على المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها، وبالنظر إلى الاستثمارات الكبيرة اللازمة لموارد المياه وغير ذلك من الاحتياجات الإنمائية الهامة في غزة.

وإنني أشعر بانزعاج بالغ بسبب استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وجميعها أنشطة غير قانونية بموجب القانون الدولي. فهذه الأعمال تضع عقبات متزايدة في طريق السلام، ويجب ألا يُسمح لها بأن تحدد مسبقاً نتيجة مفاوضات الوضع النهائي. وفي الوقت نفسه، لا بد من الاعتراف بالمخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل ومعالجتها، خاصة فيما يتعلق بمسألة تهريب الأسلحة وإطلاق الصواريخ.

وقرار الولايات المتحدة استئناف تقديم المعونة إلى الفلسطينيين قرار يستحق كل الثناء، وكذلك الأمر بالنسبة لقرار الحكومة الإسرائيلية استئناف التحويلات الشهرية لإيرادات التخلص الجمركي. وإنني أدعو الجهات المانحة، ولا سيما من دول المنطقة، إلى التعجيل بتقديم المساعدة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة لتحقيق استقرار الشؤون المالية للسلطة الفلسطينية. وأدعو إسرائيل أيضاً إلى رفع سياساتها وممارساتها الإدارية التي تقيد بشدة

حرية حركة الفلسطينيين. فقد أدت القيود المفروضة على الحركة والعبور وعدم وفاء المانحين بالتزاماتهم إلى التأثير سلباً على المكاسب التي تحققت في بناء المؤسسات وعرقلة قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات.

ولكي يستمر الالتزام بالعمل على الصعيد الدولي، يجب على القادة السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين أن يبرهنو على استعدادهم لتجاوز مرحلة المناقشات بشأن عقد المفاوضات، والانتقال إلى بحث قضايا الوضع النهائي بروح بناءة. وينبغي لفئات المجتمع المدني من الجانبين أن تمارس المزيد للضغط على قادتها للمضي قدماً في هذا الاتجاه.

وإنني أؤيد الجهد الإقليمية الرامية إلى تعزيز المصالحة الفلسطينية، في إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية وبارامترات المجموعة الرباعية. فإنهاء الانقسامات الفلسطينية بطريقة تمضي إلى السلام خطوة أساسية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

إن الوضع الراهن وضع لا يمكن أن يستمر، سواء من المنظور السياسي أو الاقتصادي. وهناك حاجة ملحة للتحرك الجماعي من أجل تحقيق السلام هذا العام إذا أردنا إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين. وسوف يتذرع الحفاظ على الإنجازات التي تحققت من خلال برنامج بناء الدولة الفلسطينية والتمويل المقدم من الجهات المانحة ما لم يتم إحراز تقدم ملموس على المسار السياسي.

إن الخطوط العامة للحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام 1967 مع تبادل الأراضي خطوط معروفة جيداً. ويجب أن يكون هناك حل عادل بشأن جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك اتفاقيات بشأن الأراضي والأمن والمستوطنات والمياه. وسأواصل بذل قصارى جهدي لدعم وتبسيير الجهد المبذولة لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل قائم على التفاوض. وبهذه الروح، أرجو أن تقبلوا أطيب تمنياتي لكم بنجاح هذا الاجتماع.
